

قانون رقم ١١٣ لسنة ٢٠٠٠

بريط موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية
للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٠ مبلغ ٣٩١٧٩٨٠٠ جنيه (فقط وقده، ثلاثة وواحد وتسعون مليوناً وسبعمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٠ مبلغ ٢٣٧٧٤٨٠٠ جنيه (نقط وقده، مائتان وسبعة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- أجور مبلغ ٧٣٥٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية مبلغ ١٦٤٢٤٨٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٠ مبلغ ١٩١٧٤٨٠٠ جنيه (فقط وقده، مائة وواحد وتسعون مليوناً وسبعمائة وثمانية وأربعون ألف جنيه) منه مبلغ ٧٣٠٤٨٠٠ جنيه إعانة .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٠ مبلغ ٤٦٠٠٠ جنيه (فقط وقده ستة وأربعون مليون جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٠ مبلغ ١٥٤٥٠٠ جنيه (نقط وقده مائة وأربعة وخمسون مليوناً وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالى :
- استخدامات استثمارية مبلغ ٤٦٧٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية مبلغ ١٠٧٣٥٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٥٤٥٠٠٠ جنيه (نقطة وقده مائة وأربعة وخمسون مليوناً وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متفرعة بمبلغ ١٠٧٣٥٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١١٣٥٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية.
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٤٦٧٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي.

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها.

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة ببراعمة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري أو غيره من البنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية.

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠ يرسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربى الأول سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٤ يونيو ٢٠٠٠ مهـ)

البيان	التاريخ	المقدار	البيان	التاريخ	المقدار
بيان	٢٠٠٠/٦/٣٠	٢٠٠٠/٦/٣٠	بيان	٢٠٠٠/٦/٣٠	٢٠٠٠/٦/٣٠
الإيرادات الجارية والتحولات الجارية:			الإيرادات الجارية:		
الأجرور			إيرادات النشاط الجاري		
النفقات الجارية والعمرارات الجارية			إيرادات إعانت		
إيرادات أخرى			إيرادات إيجارات		
جولة الاستخدامات الجارية			جولة الاستخدامات الجارية		
غير العمليات الجارية			غير العمليات الجارية		
عملة الموارنة الجارية			عملة الموارنة الجارية		
الإيرادات الرأسمالية:			الإيرادات الرأسمالية		
إيرادات رأسمالية مترتبة على إيرادات رأسمالية			إيرادات رأسمالية		
ساقطة من الموارنة العامة			استخدامات استثمارية		
فرض تحويلات اقتصادية كلها تدخل إلى مخزون الترس			استخدامات الرأسمالية		
جمة الإيرادات الرأسمالية			جمة الإيرادات الرأسمالية		
إجمالي الموارنة			إجمالي الموارنة		